**المحور السابع – الإستهلاك :**

**أولا - مفهوم الاستهلاك:**

 يعرّف على أنّه «النفقات على السلع والخدمات المستخدمة في تلبية احتياجات ورغبات خلال فترة معينة

 وهي في العادة [سنة تقويمية](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%B3%D9%86%D8%A9_%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9)، ويشمل استهلاك الدولة للبضائع الاستهلاكية كالملبس والمأكل والأدوات المنزلية بالإضافة إلى [المواد الخام](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%85%D8%A7%D8%AF%D8%A9_%D8%AE%D8%A7%D9%85) [كمواد البناء](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%AF_%D8%A8%D9%86%D8%A7%D8%A1) [والقطن](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%82%D8%B7%D9%86) [والوقود](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%88%D9%82%D9%88%D8%AF) [والمعادن](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%85%D8%B9%D8%AF%D9%86).

 ويعرف أيضًا بأنه:"الفعل المتحقق من قبل الفرد في شراء أو استخدام أو الانتفاع من منتج أو خدمة متضمنة عدد من العمليات الذهنية والاجتماعية التي تقود إلى تحقيق ذلك الفعل.

ويعرف أيضًا بأنه "ذلك الفعل الشخصي الذي يقوم في جوهره على الانتفاع والاستخدام الاقتصادي للسلع والخدمات ومتضمنة عدد من العمليات المترتبة على تحقيق القرار لذلك الفعل.

ويمكن النظر إلى الاستهلاك على أنه الهدف أو الغاية الأساسية لكل النشاطات الاقتصادية. وللاستهلاك علاقة عضوية بـ [الإنتاج](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A5%D9%86%D8%AA%D8%A7%D8%AC)، فالاستهلاك يواجه دائماً إما بالسلع التي تنتج في ذلك الوقت وإما بالسلع التي أنتجت من قبل. وللاستهلاك دور أساسي في تركيب البنيان الاقتصادي وفي تحريك العجلة الاقتصادية، إذ إن الاستثمارات وفرص العمل هما أمران متعلقان بحجم الطلب الكلي على [السلع](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%B3%D9%84%D8%B9_%28%D8%AA%D9%88%D8%B6%D9%8A%D8%AD%29) [والخدمات](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AE%D8%AF%D9%85%D8%A9).

يعتبر الاستهلاك أحد مكونات [الدخل القومي](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%85%D9%82%D8%A7%D9%8A%D9%8A%D8%B3_%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%AE%D9%84_%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%AA%D8%A7%D8%AC_%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%88%D9%85%D9%8A) لأي بلد، كما أنه أحد مؤشرات الرفاهية في [المجتمع](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%85%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%B9)، وتصب كل دراسات سلوك المستهلك في محاولة معرفة مجددات الاستهلاك، وتوازن المستهلك، كما يعتبر الاستهلاك مفهوماً منافساً للادخار؛ حيث يعتبر الأخير تأجيلاً للاستهلاك في الوقت الحاضر إلى استهلاك مستقبلي، وبمعنى آخر على مستوى [الاقتصاد](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF_%28%D8%B9%D9%84%D9%85%29) الكلي هو تنازل الجيل الحالي عن جزء من الاستهلاك الحالي لصالح الأجيال القادمة؛ وذلك لأن الدخل يمكن تقسيمه إلى استهلاك إضافة إلى ادخار ولا بد من تحقيق موازنة معقولة بين الاثنين تؤدي إلى الوصول إلى مستوى الإشباع المطلوب.

يعادل استهلاك دولة ما حوالي 80% من [الدخل](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AF%D8%AE%D9%84_%28%D8%AA%D9%88%D8%B6%D9%8A%D8%AD%29) الإجمالي. ويتضمن استهلاك الحكومة نفقات [الدفاع](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AF%D9%81%D8%A7%D8%B9_%28%D8%AA%D9%88%D8%B6%D9%8A%D8%AD%29)

. أما الاستهلاك الشخصي فهو نقود تصرفها العائلات على ما تحتاج من سلع وخدمات، ويرتبط المبلغ الذي تصرفه هذه العائلات بشكل رئيسي بالدخل المتاح أو الدخل بعد الحسم الضريبي، وهو المبلغ المتبقي من الدخل بعد دفع [ضريبة](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%B6%D8%B1%D9%8A%D8%A8%D8%A9) الدخل والضرائب الأخرى، ومن العوامل الأخرى التي تؤثّر على الاستهلاك الشخصي تكلفة الإيداعات المصرفية ومعدّل [التضخُّم](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AA%D8%B6%D8%AE%D9%85_%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A) المالي اللذان يؤثران في نزعة الناس للتوفير.

الاستهلاك في التكنولوجيا

* استهلاك الوقود في [السيارة](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B1%D8%A9) : كم [لتر](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%84%D8%AA%D8%B1) من البنزين تستهلكه السيارة للسير 100 كيلومتر؟ تعمل شركات السيارات على تحسين [كفاءة](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%83%D9%81%D8%A7%D8%A1%D8%A9) [محرك السيارة](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%85%D8%AD%D8%B1%D9%83_%D8%A7%D8%AD%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D9%82_%D8%AF%D8%A7%D8%AE%D9%84%D9%8A) بحيث تخفض الاستهلاك من البنزين. ويساعد خفض استهلاك السيارة للبنزين على تخفيض كمية ما تصدره من [ثاني أكسيد الكربون](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AB%D9%86%D8%A7%D8%A6%D9%8A_%D8%A3%D9%83%D8%B3%D9%8A%D8%AF_%D8%A7%D9%84%D9%83%D8%B1%D8%A8%D9%88%D9%86) الذي يتسبب في [الانحباس الحراري](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AD%D8%AA%D8%A8%D8%A7%D8%B3_%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D8%A7%D8%B1%D9%8A). كما أن الاستهلاك المنخفض للبنزين يخفض من تكلفة صاحب السيارة في انفاق المال.
* استهلاك الفحم في [محطة توليد طاقة كهربائية](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%85%D8%AD%D8%B7%D8%A9_%D8%AA%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%AF_%D8%B7%D8%A7%D9%82%D8%A9_%D9%83%D9%87%D8%B1%D8%A8%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D8%A9) : تستهلك المحطة من مخزون الفحم لديها لانتاج الكهرباء، لذلك تحافظ على شراء كمية من الفحم يعلى فترات حتى يكون لديها مخزونا كافيا يعوض الاستهلاك . وإلا لتوقف عملها عند استهلاكها لكل المخزون لديها من الفحم.
* [الهاتف المحمول](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%87%D8%A7%D8%AA%D9%81_%D9%85%D8%AD%D9%85%D9%88%D9%84) : يستهلك الشحنة الكهربائية مع الوقت حتى يفرغ [المركم](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%85%D8%B1%D9%83%D9%85). عندئذ لا بد من إعادة شحن المركم من جديد بالكهرباء لكي يعمل.
* استهلاك [البطارية](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A8%D8%B7%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%A9) يتم مرة واحدة، أما المركم فيمكن اعادو شحنه واستهلاكه من جديد.

**ثانيا - خصائص الاستهلاك :**

العلاقات الاجتماعية في الدول العربية مهمة جدا وتوجه الاستهلاك، المواطن يقلد الآخر في طريقة معيشته وهنالك ما يعرف بالغيرة وهي محاولة نسخ استهلاك الغير أي الأغنى في العيش.

 الحسد الإيجابي مفيد ويساعد على التقدم، أما الحسد السلبي فمدمر ولا يعطي النتائج المطلوبة. ما هي الوقائع الوطنية والدولية التي سمحت للاستهلاك بأن يتطور ويزدهر ويقرب المسافات؟ إن توافر وسائل الاقتراض للاستهلاك مهم جدا من المحال التجارية وخاصة من المصارف مباشرة أو عبر بطاقات الائتمان. اشتر اليوم وادفع غدا مع جوائز وحوافز ونقاط، فمن يستطيع الصمود أمام جاذبية السلع والخدمات المدهشة؟ الادخار في أمريكا انخفض مثلا لأن الاقتراض أصبح أسهل ولا حاجة للمواطن للتوفير في المصارف. الأمريكيون ينفقون ثلث الدخل على استهلاك السلع المعمرة ومعظم الفارق على غير المعمرة من غذاء وملابس وغيرها. أصبحت الحياة أطول وأفضل ليس فقط للأمريكيين وإنما لمعظم البشر، كما أن الخدمات الطبية والتعليمية أصبحت متوافرة أكثر بفضل الاهتمام الداخلي والنشاطات الدولية غير الحكومية.

تغيرت معالم الحياة وطرق الاستهلاك وأصبحت الأجيال كلها خاصة الشباب واعية لمصالحها. أذواق المواطن متغيرة بسرعة وبالتالي الاستهلاك أسرع ومتنوع أكثر. نوعية الحياة وطرق الترفيه تغيرت كثيرا وتتأثر بما يعرض عليها بل توجه أحيانا هذه التغيرات.

تتأثر الأجيال كثيرا ببعضها البعض وتؤثر على تطور الأسواق، بحيث يعجز المواطن أحيانا عن مقارنة السعر والنوعية ويشتري ما يراه.

أصبح المواطن اليوم أوعى تجاه النوعية ومنها صلاحية السلعة الغذائية خاصة. تداخلت المصالح الاستهلاكية بالأخلاق إذ لم يعد مقبولا الغش بل يعاقب في القوانين. جميع الدول وضعت أجهزة لمراقبة نوعية الغذاء والأدوية وكافة السلع والخدمات. ترابط الاستهلاك بالأخلاق أصبح أقوى من أي وقت مضى.

دخل الاهتمام بالبيئة في صلب المجتمعات الاستهلاكية، لم يعد كافيا تعزيز الوضعية الاستهلاكية بل تجب معرفة ما يحصل ببقايا هذه السلع أو عندما تصبح غير صالحة. كيف يتم التخلص منها وما هي الآليات التي تسمح بمعالجة النفايات أو السلع المهترئة.

 كيف يتم التصرف مثلا بالسيارات المنتهية الاستعمال؟ هل تحرق وكيف يتم التخلص منها؟ كذلك الأمر بالنسبة للغذاء المنتهي الصلاحية أو بقايا الاستهلاك المنزلي والمؤسساتي؟ تداخل الاستهلاك بالبيئة جعل المواطن واعيا أكثر لنظافة البيئة ونوعية الحياة. فالمجتمعات التي لا تهتم بالبيئة تتكاثر فيها الأمراض كما تتدنى فيها نوعية الحياة.

كما أن المنافسة القوية وتحرير الأسعار في الأسواق الأساسية جعل من طائرة بهذا الحجم غير مربحة.[[1]](#footnote-2)

# ثالثا - اهداف الاستهلاك :

        من أهداف التنمية المستدامة التي اقترحها الفريق العامل المفتوح باب العضوية التابع للجمعية العامة للأمم المتحدة إلى ضمان أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة. وما الذي يجعل هذا ضروريا للتنمية المستدامة؟

**أهمية الاستهلاك والإنتاج المستدامين**

         بحلول عام 2050، سيصل عدد سكان العالم إلى 9.5 ملايير نسمة، وسيكون 70 في المائة منهم يعيشون في مناطق حضرية تستخدم الموارد بكثافة. وسيدخل ثلاثة ملايير من المستهلكين من الطبقة الوسطى إلى الاقتصاد العالمي بحلول عام 2040. وبالرغم من أن خط الفقر المحدد في 1.25 دولار من دولارات الولايات المتحدة في اليوم عام 2010 أقل من نصف معدل عام 1990، لا يزال 1.2 مليار شخص يعيشون في فقر مدقع(2). ومن أجل الاستجابة لهذه التحديات في إطار القدرة الاستيعابية لمنظومة الأرض، بات اعتماد أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة أمرا حتميا، لأنها تحفظ من خلال كفاءة استخدام الموارد أساس التنمية في المستقبل.

         وما انفك المجتمع الدولي يوجه هذه الرسالة باستمرار منذ عام 2002. وتسلم كل من خطة جوهانسبرغ لتنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة لعام 2002 والوثيقة الختامية لمؤتمر ريو + 20 في عام 2012 "المستقبل الذي نصبو إليه"  بأن "القضاء على الفقر وتغيير أنماط الاستهلاك والإنتاج غير المستدامة وتشجيع أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة وحماية قاعدة الموارد الطبيعية اللازمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وإدارتها هي منتهى الغايات المنشودة من التنمية المستدامة والشروط الأساسية لتحقيقها"(3).

         واليوم، يمثل إدراج هذا الهدف 12 ضمن أهداف التنمية المستدامة المقترحة إقرارا بالدور الأساسي والشامل للاستهلاك والإنتاج المستدامين في التنمية المستدامة. وتتجه غايات أخرى في 12 من الأهداف الأخرى للتنمية المستدامة نحو تحقيق أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة.

         ووصف فريق الشخصيات البارزة الرفيع المستوى المعني بخطة التنمية لما بعد عام 2015، الذي فوضه الأمين العام للأمم المتحدة عام 2013، الاستهلاك والإنتاج المستدامين باعتبارهما أحد المجالات الأربعة الرئيسية التي لا بد من إحراز تقدم فيها من أجل تحقيق رؤيتهم لما بعد عام 2015 وهي: "إنهاء الفقر المدقع بجميع أشكاله... ووضع اللبنات الأساسية للرخاء المستدام للجميع"(4). ويدرك الفريق الرفيع المستوى أن تحويل الاقتصادات من أجل إيجاد الوظائف وتحقيق النمو الشامل للجميع يتطلب تحولا سريعا نحو أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة(5). وقد خلص الفريق إلى أن أنماط الاستهلاك والإنتاج في العالم ينبغي أن تُدار بطريقة أكثر استدامة وإنصافا، وأنه لا يمكننا أن نحد من الفقر بشكل لا رجعة فيه إلا من خلال تعبئة الإجراءات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية معا(6).

         والواقع أن الاستهلاك والإنتاج المستدامين يعالجان، بطبيعتهما الشاملة لقطاعات متعددة، الروابط المشتركة ويعتمدان نهجا كليا يأخذ في الاعتبار الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة، وذلك على نحو متوازن ومتكامل. وتمثل أنشطة الاستهلاك والإنتاج أساس الاقتصاد العالمي، ولكن الأنماط الحالية تؤدي بشكل سريع إلى استنفاد رأس المال الطبيعي وتدهور خدمات النظام الإيكولوجي وتقويض قدرة البلدان على الوفاء باحتياجاتها بشكل مستدام. وينطوي التحول إلى أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة على زيادة الكفاءة والإنتاجية على طول سلاسل الإمداد ودورة حياة المنتجات، الآن وعلى المدى الطويل.

         تناول الهدف 12 للاستهلاك والإنتاج المستدامين وحضور أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة في الأهداف الأخرى

         يغطي الهدف 12 من أهداف التنمية المستدامة كلا من الكفاءة في استخدام وإدارة الموارد الطبيعية (الغاية 12-2) والآثار البيئية مثل إدارة النفايات ، وإطلاق الملوثات، ولا سيما المواد الكيميائية. ويُشرك هذا الهدف جميع الجهات الفاعلة من أجل الإسهام في التنمية المستدامة، بما في ذلك القطاع الخاص. ويبرز الهدف أيضا أهمية توفير المعلومات للمستهلكين وتثقيفهم بشأن التنمية وأنماط الحياة المستدامة. كما يحدد الهدف دور القطاع العام من خلال ممارسات الشراء العمومي المستدامة ، فضلا عن التحول نحو الاستهلاك والإنتاج المستدامين في النظام الغذائي والقطاع السياحي . ويشدد الهدف كذلك على الحاجة إلى وضع سياسات للاستهلاك والإنتاج المستدامين من خلال تنفيذ الإطار العشري لبرامج الاستهلاك والإنتاج المستدامين ، في حين يُقدم التمويل وبناء القدرات باعتبارهما وسائل للتنفيذ، بما في ذلك من خلال معالجة إعانات الوقود الأحفوري.

         ويوجد كل من الاستهلاك والإنتاج في صلب الاقتصاد العالمي. ولكن أنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة الحالية تؤدي إلى إزالة الغابات، وندرة المياه، وهدر الأغذية، وارتفاع انبعاثات الكربون، وتُسبب في تدهور النظم الإيكولوجية. وسيخلق تحقيق الهدف المتعلق بالاستهلاك والإنتاج المستدامين أوجه تآزر وسيدعم تحقيق أهداف أخرى متعلقة بالغذاء، والمياه والطاقة، وسيساهم كذلك في التخفيف من آثار تغير المناخ.

**رابعا - العوامل المؤثرة على الاستهلاك:**

يتأثر الاستهلاك بعدة عوامل، سنحاول فيما يلي الإشارة إلى بعض منها:

1-الأسعار:

من المتعارف عليه أن هناك علاقة عكسية بين الأسعار ومعدلات الاستهلاك؛ فكلما ارتفعت الأسعار قلت معدلات الاستهلاك والعكس.

2- الدخل:

عامل الدخل، ومقدار ما يتقضاه المرء شهريًا أحد أهم العوامل التي تؤثر في معدلات الاستهلاك؛ فبشكل عام يمكن القول إن ارتفاع الدخل يتناسب

طرديًا مع ارتفاع معدلات الاستهلاك.

3- تغير أسعار السلع:

إذا كان بعض الناس يستهلكون سلعة معينة وبقدر معين وتم رفع سعر هذه السلعة أو ذاك المنتج فإن المتوقع أن ينخفض معدل الطلب عليها، إذا كان

يمكن الاستعاضة عن هذه السلعة وإذا كانت قدرة هؤلاء المستهلكين الشرائية لا تحتمل هذه الزيادة، والعكس كذلك صحيح.

4- أذواق المستهلكين:

هذا العامل، رغم أهميته، لا يمكن قياسه بشكل مباشر، لكن أثره يظهر في معدلات الاستهلاك؛ فتغير أذواق المستهلكين تجاه سلعة من السلع سيرفع

من معدلات استهلاكها أو سيؤدي إلى انخفاضها، وذلك وفقًا للاتجاه العام الذي تسير في هذا الأذواق استحسانًا ورفضًا.

5- التفاؤل بالدخل:

هذه أحد الآثار النفسية لتفاؤل الناس بارتفاع دخلهم في المستقبل؛ فإذا توقع شخص ما أن مستوى دخله سيرتفع في المستقبل فإن رغبته في الادخار

ستنحسر في الوقت الراهن، وسيكون أكثر استهلاكًا وأقل ادخارًا، والعكس كذلك صحيح.

بطبيعة الحال، ليست هذه العوامل وحدها هي التي تؤثر في معدلات الاستهلاك وإنما هذه بعض العوامل وربما أهمها، وهي نفسها العوامل التي يجب

أن يتم أخذها في الاعتبار عند القيام بأي عملية متعلقة بتخطيط الاستهلاك.

* **أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامين:**

         إن لكل شيء ننتجه إما أثرا إيجابيا أو سلبيا على الاقتصاد والبيئة والتنمية الاجتماعية. ولذلك فإن تحقيق أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة يُثمر مكاسب من حيث الكفاءة والإنتاجية، ويكفل أن تبقى الأنشطة البشرية في إطار القدرة الاستيعابية للكوكب، مع احترام حقوق الأجيال المقبلة.

         ويعني الاستهلاك والإنتاج المستدامان إنجاز المزيد بطريقة أفضل وتكلفة أقل. وهو يتعلق "باستخدام الخدمات والمنتجات ذات الصلة، التي تلبي الاحتياجات الأساسية وتحقق جودة حياة أفضل مع التقليل إلى أدنى حد من استخدام الموارد الطبيعية والمواد السامة، فضلا عن انبعاثات النفايات والملوثات على مدى دورة حياة الخدمة أو المنتج، حتى لا تتعرض احتياجات الأجيال المقبلة للخطر"(7).

         ويشمل الاستهلاك والإنتاج المستدامان تحقيق الهدف المتمثل في إحداث فصل منهجي بين النمو الاقتصادي من جهة وتنامي استخدام الموارد والتدهور البيئي من جهة أخرى، وذلك بغية إنجاز "المزيد بتكلفة أقل". وسيتحقق ذلك الفصل من خلال خفض كثافة استخدام الأنشطة الاقتصادية الحالية للطاقة/المواد والحد من الانبعاثات والنفايات الناتجة عن الاستخراج والإنتاج والاستهلاك والتخلص من النفايات. وسيتم، باستخدام النهج القائم على دورة الحياة بوصفه أداة لتحقيق الاستهلاك والإنتاج المستدامين، اتخاذ إجراءات للتأثير على كل من العرض والطلب على المنتجات المستدامة، وتجنب تحويل العبء عبر مختلف مراحل دورة حياة المنتجات.

**كيف يجري تنفيذ الاستهلاك والإنتاج المستدامين؟**

         اعتُمد الإطار العشري لبرامج الاستهلاك والإنتاج المستدامين في مؤتمر ريو + 20، وهو إطار عالمي للتعاون وبناء القدرات يهدف إلى التحول نحو الاستهلاك والإنتاج المستدامين. وسيعزز هذا الإطار العشري التعاون الدولي من أجل التعجيل بالتحول نحو أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة في البلدان المتقدمة والبلدان النامية على حد سواء، بحيث سيقدم الدعم على الصعيدين الإقليمي والوطني وفقا للاحتياجات والأولويات المحلية. وتتمحور البرامج الستة الحالية للإطار العشري حول ما يلي: السياحة المستدامة، بما في ذلك السياحة البيئية؛ وأنماط العيش والتعليم المستدامة؛ وممارسات الشراء العمومي المستدامة؛ وتوفير المعلومات للمستهلكين؛ والمباني وأساليب التشييد المستدامة؛ ونظم الأغذية المستدامة. ويندرج تنفيذ الإطار العشري باعتباره الغاية 12-1 في إطار هدف الاستهلاك والإنتاج المستدامين.

         وفي الختام، يبقى الهدف 12 ضروريا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، لأنه يمكن من تحقيق العديد منها وهو شرط من شروط التنمية المستدامة. وقد بدأ التحول نحو أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة بالفعل في كثير من أنحاء العالم، وهو بحاجة ماسة إلى التعجيل والارتقاء به، عن طريق الإطار العشري وغيره من المبادرات والسياسات الدؤوبة وواسعة النطاق.

الحواشي

1   إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، شعبة السكان، التوقعات السكانية العالمية: تنقيح عام 2012. المجلد 1  (ST/ESA/SER.A/336) والمجلد الثاني (ST/ESA/SER.A/345)  (نيويورك، منشورات الأمم المتحدة، 2013).

2   World Bank and the International Monetary Fund, Global Monitoring Report 2013: Rural-Urban Dynamics and the Millennium Development Goals (Washington, D.C., 2013), p. xi, 22, 25.

3   قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة (A/RES/66/288)، 11 أيلول/سبتمبر 2012.

4 Communiqué: Meeting of the High-Level Panel of Eminent Persons on the Post-2015 Development Agenda, in Bali, 27 March 2013, p.1. Available from <http://www.un.org/sg/management/pdf/final%20> communique%20bali.pdf.

5 Report of the High-level Panel of Eminent Persons on the Post-2015 Development Agenda. A New Global Partnership: Eradicate Poverty and Transform Economies through Sustainable Development (New York, United Nations Publications, 2013)

6   المرجع نفسه.

7   وزارة البيئة النرويجية، ندوة أوسلو بشأن أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة 1994؛ وأصبح هذا هو التعريف المقبول على نطاق واسع للاستهلاك والإنتاج المستدامين.

<https://www.un.org/ar/chronicle/article/20285>

## ****لأسباب الرئيسية للنزعة الاستهلاكية****

## ****1. الأسباب السياسية****

عندما لا يعوض النظام السياسي لبلد ما الاحتياجات الأساسية لسكانه ولا يشجع الاستهلاك المسؤول ، تتولد الاضطرابات في اقتناء المنتجات.

## ****2. الأسباب الاجتماعية****

ينتج عندما يميل أعضاء المجتمع إلى الحصول على بعض الأصول التي تبرز المكانة أو الوضع الاجتماعي.

إذا كان بإمكان قطاع من السكان فقط الوصول إلى منتج معين ، عندما تسهل التدابير الاقتصادية اكتسابه لبقية السكان ، يكون استهلاكه مفرطًا.

ينشأ عدم توازن في توزيع الثروة ، بسبب عدم المساواة الاجتماعية بين المستهلكين ورجال الأعمال المنتجين للمنتج.

## ****3. الأسباب الاقتصادية****

غالبًا ما تشجع الأزمات المالية الناس على شراء المنتجات بكميات هائلة. الحاجة للتخزين أو الشعور بالندرة يجبر الناس على الشراء بكميات كبيرة.

هذا يخلق تكييفًا يعدل معايير الاستهلاك ويؤدي بالفرد إلى إجراء عمليات شراء مفرطة ، حتى لو لم يكن في حالة طوارئ.

## ****4. الأسباب الثقافية****

تسببت العولمة في تبني الناس للثقافات الأجنبية ، مما دفعهم إلى شراء المنتجات التي أصبحت اتجاهاً لفترة محدودة من الزمن.

بشكل عام ، للأزياء تاريخ انتهاء صلاحية وهذا يؤدي إلى التخلص من المواد المكتسبة لتحل محلها اتجاهات جديدة.

نتيجة لذلك ، يتم إنشاء هوية مزيفة في الشخص الذي يرتكب التقليد.

## ****5. الإعلان****

كانت الإعلانات مسؤولة عن تعديل تفكير الناس ، ودفعهم إلى استهلاك المنتجات التي لا يحتاجونها.

ما كان في الماضي عناصر مكملة أو فاخرة ، أصبح ضرورة بالنسبة للكثيرين ، بفضل تأثير الإعلان هذا.

## ****الأثر البيئي للنزعة الاستهلاكية****

## ****الاستخدام والتخلص****

لقد تبنى مجتمع اليوم سلوكًا لا يُعطى فيه أهمية لاستخدام الموارد.

يمكن للناس شراء البضائع دون الحاجة إليها ، مما سيؤدي لاحقًا إلى التخلص منها وزيادة مستويات تراكم القمامة في مقالب القمامة أو مقالب القمامة.

## ****جودة منخفضة****

لزيادة الأرقام في الشؤون المالية للشركات ، فإنها تميل إلى خفض جودة المنتجات ، مما يقلل التكاليف ويزيد من سهولة الشراء.

من خلال التهرب من بعض الضوابط ، يمكن أن تكون أكثر ضررًا بالبيئة.

## ****استهلاك المصدر****

من خلال زيادة الطلب ، يصبح استهلاك الموارد أعلى بكثير ، مما يؤثر على البيئة من خلال عمليات الإنتاج.

## ****المراجع****

<https://ar.warbletoncouncil.org/causas-del-consumismo-2554>

<https://jcctv.keuf.net/t502-topic>

# دالة الاستهلاك



رسم بياني لدالة الاستهلاك

دالة الاستهلاك في النظرية الكينزية هي : {\displaystyle C=a+b\times Y\_{d}}

حيث {\displaystyle a} هي الاستهلاك المستقل عن الدخل أو بعبارة أخرى هو الاستهلاك عندما يكون الدخل صفر. و{\displaystyle b\times Y\_{d}} هو الاستهلاك المستحث الذي يتأثر بمستوى دخل الاقتصاد.

## المراجع

<https://ar.wikipedia.org/wiki>

**نظريات الاستهلاك**

**الفرضيات الأساسية التي تقوم عليها النظرية الكنزية فيما يتعلق بدالة الاستهلاك:**

1- إن دالة الاستهلاك ثابتة ومستقرة على الأقل في المدى القصير، وأن التغيرات التي تحدث في دالة الاستهلاك هي نتيجة لتغير الدخل بمعنى الانتقال من نقطة إلى أخرى على منحنى أو دالة الاستهلاك، وأن العلاقة بين الاستهلاك والدخل علاقة طردية.

2- الميل الحدي للاستهلاك يتحدد طبقا للقيد0 < MPC < 1 ، وهو ثابت على طول دالة الاستهلاك لأنها دالة خطية. ولكن كينز يرى أيضا أنها يمكن أن تكون غير خطية وفي هذه الحالة يتناقص الميل الحدي مع زيادة الدخل.

3- الميل الحدي للاستهلاك هو دائما أقل من الميل المتوسطMPC<APC .

4-الميل المتوسط للاستهلاك يتناقص مع كل زيادة في الدخل.

**النظريات الحديثة للاستهلاك**

**ـــــــــــــــ**

 للتحقق من مدى صحة النظرية الكنزية أجريت بعض الدراسات التطبيقية باستخدام نوعين من البيانات:

1- بيانات مقطعية عرضيةCross Section Data : جمعت فيها بيانات عن حجم الدخل المتاح لمجموعة الأسر في فترة زمنية معينة، وبيانات عن استهلاك تلك الأسر. وأثبتت الدراسة أن هناك علاقة بين الاستهلاك والدخل كتلك التي افترض كينز وجودها.

2- بيانات السلاسل الزمنيةTime Series Data : تمكن الاقتصاديون بظهور الحسابات الأولى للدخل القومي في الولايات المتحدة عن الفترة (1929-1941) من استخدام هذه البيانات السنوية للبحث عن طبيعة العلاقة بين الاستهلاك والدخل. وتم الحصول منها على بيانات تتفق مع الافتراضات التي قامت عليها النظرية الكنزية.

 ومما تقدم يتضح لنا أن الدراسات قد اثبتت صحة النظرية الكنزية مع الاختلاف في بعض الفروض. وفيما يلي نستعرض وبشكل سريع النظريات الحديثة المتعلقة بالاستهلاك.

**أولا- فرضية الدخل المطلقThe Absolute Income Hypothesis :**

في نطاق فرض الدخل المطلق يتحدد الاستهلاك بالمستوى المطلق والحالي للدخل، أي أن:، حيث أن *C*  تمثل الاستهلاك الحالي، بينما تمثل *Yd* الدخل المتاح (الدخل الشخصي بعد خصم الضريبة). وهذا يعني أن العلاقة الأساسية بين الاستهلاك والدخل تتمثل في دالة الاستهلاك في الأجل القصير، وهي نفسها دالة الاستهلاك التي توصل إليها كينز:

**MPC**

**Yd**

**C1**

**APC**



ومن خواص هذه الدالة أن الميل المتوسط للاستهلاكAverage propensity to Consume (APC) يتناقص مع ارتفاع الدخل المتاح، ويمكن ملاحظة ذلك بالرجوع إلى تعريف الميل المتوسط للاستهلاك:



حيث يتضح أن الميل الحدي للاستهلاك يكون أقل من الميل المتوسط للاستهلاك، وهذا ما يمكن التعبير عنه بيانيا كما هو موضح بالشكل المقابل.

وتقول الفرضية بأن دالة الاستهلاك تنتقل من مكانها الأصلي إلى أعلى أي إلى C2 أو إلى أسفل أي إلى C3 . ولكن ما سبب انتقال دالة الاستهلاك؟

**C**

**Yd**

**CL**

**CS1**

**CS2**

**CS3**

**<450**

فسر الاقتصاديان "سميزيس"Smithies و "توبن"Tobin هذا الانتقال بوجود أسباب موضوعية غير دخلية تؤدي إلى انتقال الدالة. يرى "سميزيس" أن هناك ثلاثة أسباب لانتقال دالة الاستهلاك، وهي:

1- درجة التحضر (الهجرة من الريف إلى المدن)

2-إنتاج سلع استهلاكية جديدة (خاصة مع وجود وسائل الدعاية والإعلان الكافية)

3-تغير فئات العمر السكاني.

كما يرى أيضا أنه من خلال انتقال دالة الاستهلاك في الفترة القصيرة بسبب العوامل السابقة تنشأ دالة الاستهلاك في المدى الطويل والتي تبدأ من نقطة الأصل وأسفل خط 450.

أما "توبن" فيقول أن هناك عامل واحد فقط هو الذي يؤدي إلى انتقال دالة الاستهلاك إلى أعلى وهو الثروة. ويقصد بها جميع الأصول التي يمتلكها الأفراد، والثروة تختلف عن الدخل كما نعلم، فتوبن يرى أنه كلما زادت الثروة زاد الاستهلاك إلى أعلى في المدى القصير تنشأ دالة الاستهلاك في المدى الطويل مبتدئة من نقطة الأصل كما ذكر "سميزيس". إذاً تركز نظرية الدخل المطلق على أن العلاقة الأساسية بين الدخل المطلق والاستهلاك هي في المدى القصير. أما في المدى الطويل فيمكن أن تكون دالة الاستهلاك غير موجودة أصلاً في حالة واحدة هي حالة عدم حدوث أي عامل من العوامل السابق ذكرها، أي عدم انتقال دالة الاستهلاك في المدى القصير إلى أعلى.

**ثانيا- فرضية الدخل النسبي The Relative Income Hypothesis:**

تقدم بهذه النظرية الأستاذ الأميركي "ديزنبيري"Duesenberry لتفسير السلوك الاستهلاكي، والتي تقوم على أن الإنفاق الاستهلاكي للأفراد يتحدد مقطعياً، أي في فترة زمنية معينة، حسب المحيط الاجتماعي الذي يعيشون فيه. وتقول النظرية ببساطة بأن الاستهلاك لا يعتمد على الدخل المطلق إنما على الدخل النسبي، أي أن إنفاق الأسرة يتوقف على إنفاق الأسر الأخرى التي تعيش مجاورة لتلك الأسرة. وقد قدم نظريته بانتقاده لفرضيتين أساسيتين في النظرية الكنزية هما:

**C**

**Y**

**CL**

**CS2**

**CS3**

**CS1**

**D**

**C**

**A**

**E**

**\***

**\***

**\***

**\***

الفرض الأول: والقائل بأن استهلاك الأسرة مستقل عن استهلاك الأسر الأخرى المجاورة لها. يقول "ديزنبيري" بأنه لو حدث ارتفاع في دخل جميع الأسر وأن هناك أسرة تحصل بعد الزيادة على دخل مقداره 10,000 ريال فإن هذه الأسرة سوف تخصص نفس النسبة للاستهلاك التي كانت تخصصها أسرة أخرى كان دخلها 10,000 ريال قبل الزيادة. وهنا قدم ديزنبيري شيء جديد وهو ما يعرف بأثر التقليد والمحاكاة، حيث يقول بأن الفرد عندما يشعر بأن راتبه منخفضاً نسبياً بالنسبة للأسر المجاورة فإنه يخفض من استهلاكه.

وإذا كان "كينز" يرى أن تغير الدخل المطلق يؤدي إلى تغير الاستهلاك فإن "ديزنبيري" لا يرى ذلك. يقول بأن زيادة الدخل لن تؤدي إلى التحرك على نفس دالة الاستهلاك إنما تنقل الدالة بأكملها إلى أعلى. وفقاً لكينز تنتقل دالة الاستهلاك منA إلى B عند زيادة الدخل. أما ديزنبري فيرى أن زيادة الدخل تؤدي إلى الانتقال إلىC ، وإذا حدثت زيادة أخرى في الدخل ينتقل إلىD. ومع مرور الوقت نحصل على مستويات مختلفة للدخل تعطى دالة الاستهلاك في المدى الطويل. ويقول أن الميل المتوسط للاستهلاك APC يظل ثابتاً ولا يتغير كما في النظرية الكنزية. كما صور العلاقة بين الاستهلاك والدخل بالمعادلة التالية:-

 

حيث أن:-

: نسبة ثابتة من الدخل (الميل المتوسط للاستهلاك)

: متوسط دخل الأسر

: متوسط استهلاك الأسر.

 حجم الاستهلاك في هذه الفترة

متوسط استهلاك الأسر = ــــــــــــــــــ 

 عدد الأسر في الفترة نفسها

 حجم الدخل في هذه الفترة

متوسط دخل الأسر = ــــــــــــــــــ 

 عدد الأسر في الفترة نفسها

وعلى ذلك فإن:



أي أن تظل ثابتة، وهي عبارة عن الميل المتوسط للاستهلاك. وهذه هي الصورة النهائية التي وضعها "ديزنبيري" لتوضيح العلاقة التناسبية بين الاستهلاك والدخل. وخلاصة القول أن دالة الاستهلاك التابعة لهذه الفرضية حصيلة تزاوج دالتين إحداهما للمدى القصير والأخرى للمدى الطويل. فالدالة غير نسبية في المدى القصير وتشابه في ذلك الأمر الدالة الكنزية للدخل المطلق، بينما تصبح نسبية الشكل على المدى الطويل. وتعاني الدالة من إنكسار مميز عند التقاء دالتي المديين القصير والطويل, ويشار لذلك الانكسار بأثر السقاطةRatchet Effect . كما يلاحظ من الرسم المقابل، فإن دالة الاستهلاك النسبية يتم السير عليها صعوداً في حالة زيادة الدخل، والذي يرتفع عادة على المدى الطويل وبمرور الزمن. هذا في حين أنه لا يتم الرجوع على منحنى الاستهلاك في المدى الطويل في حالة انخفاض الدخل، بل ينزلق المستهلك عند نقطة الانكسار على دالة المدى القصير الغير نسبية وذلك بحكم المحافظة على أنماط الاستهلاك التي اعتادها(كما في الفرض اللاحق).

**C**

**Y**

**CL**



الفرض الثاني: هو ما افترضه "كينز" بأن العلاقة بين الدخل والاستهلاك علاقة متماثلة دائما. فديزنبيري يرى أن هذا الافتراض خاطئ وغير واقعي، فالعلاقة بين الاستهلاك والدخل ليست متماثلة دائما عبر فترة زمنية معينة كما افترض كينز. فقد أدخل "ديزنبيري" ما يعرف بالتقلبات أو الدورات الاقتصادية قائلا أنه لو زاد الدخل فسيزيد الاستهلاك وهذا أمر متفق عليه. أما لو وصل الدخل إلى أعلى حد له وحصل تقلب أو دورة اقتصادية وانخفض الدخل، فالاستهلاك لن ينخفض والسبب أن المستهلكين سيحافظون على نفس مستوياتهم الاستهلاكية التي اعتادوها من قبل حدوث الدورة الاقتصادية. ولذلك يرى أن الاستهلاك لا يعتمد على الدخل المتاح في هذه الفترة إنما على نسبة الدخل المتاح في هذه الفترة إلى أعلى دخل حصل عليه في فترة سابقة.



فإذا ارتفع الدخل انتقلنا منA إلى B على منحنى الاستهلاك. أما لو حدثت دورة اقتصادية وانخفض الدخل فلا يمكن الرجوع على منحنى الاستهلاك إنما يتكون لدينا منحنى الاستهلاك في المدى القصير. يتم الانتقال من B إلى Aهذا وفقا للافتراض الكنزي... ولكن وفقا للنظرية الخاصة بالدخل النسبي فالاستهلاك سيكون عندC . ولكن إذا ارتفاع الدخل بنسبة أكبر من المعتاد ( مثلا منA إلى E ) فالاستهلاك لن يكون عندE إنما عندD ، وذلك لكون الأفراد لن ينفقوا كل الزيادة الحاصلة في الدخل على الاستهلاك، إنما جزء منها فقط، ويدخرون الباقي لسد الفجوة التي حدثت في الدخل الانتقالي، حيث أنه عندما انخفض الدخل لم ينخفض الاستهلاك بل تم تمويله من المدخرات.

**C**

**Y**

**CL**

**(2)**

**(1)**

**D**

**C**

**A**

**E**

**\***

**\***

**B**

**\***

**\***

**\***

**F**

**\***

الآن لو حدث وزاد الدخل مرة أخرى بنفس النسبة، وارتفع منB وإلىE ، وحدثت دورة اقتصادية من شأنها انخفاض الدخل، فإن مستوى الدخل لن يؤثر على الاستهلاك بالانخفاض إنما سيكون عند النقطةF ، أي يتكون لدينا دالة الاستهلاك في المدى القصير(2).

وعلى ذلك فالنظرية توضح أن العلاقة الأساسية بين الدخل والاستهلاك تتمثل في دالة الاستهلاك طويلة الأجل إيCL  لكن هذه الدالة تصبح دالة استهلاك قصيرة الأجل عند حدوث تقلبات اقتصادية كالدالتين (1)،(2) على الرسم. ولما كانت الأدلة العلمية تشير إلى صحة النظريتين فمن الصعب أن نقبل واحدة ونرفض الأخرى.

**ثالثا- فرضية الدخل الدائم The Permanent Income Hypothesis:**

يعتمد أسلوب الاستهلاك في نظرية الدخل النسبي على الدخل الحالي منسوباً إلى أقصى دخل سابق. ومن ثم فإن الاستهلاك الجاري يعتمد على ما هو أكثر من الدخل الحالي. وهذا صحيح أيضا في حالة فرض الدخل الدائم الذي طوره الأستاذ "فريدمان"Freidman. ويعتمد الاستهلاك الجاري في ظل نظرية الدخل الدائم على الدخل الحالي والدخل المتوقع في المستقبل. وعلى سبيل المثال إذا كانت الأسرة تتوقع أن دخلها سيزيد في الفترة المقبلة فمن المحتمل أن تستهلك هذه الأسرة أكثر مما يشير إليه مستوى دخلها الحالي. ويعتمد فرض فريدمان على ثلاثة عناصر أساسية هي:

ا- أن الدخل الفعلي(Y) للأسرة والاستهلاك في فترة زمنية معينة ينقسم إلى عنصرين هما: دائم Permanent وانتقالي Transitory. الدخل الدائم (YP) عند فريدمان هو ذلك القسم من الدخل الحالي الذي يتصف بالاستمرارية والاستقرار (مثل الراتب والعلاوة الشهرية)، أي هو المقدار من الدخل الذي تستطيع الأسرة أن تنفقه دون أن تمس ثروتها. ويقصد بالثروة القيمة الحالية للدخل المتوقع أن تحصل عليه الأسرة في المستقبل. أما الدخل الانتقالي(YT) أو العابر أو الفجائي فقد يفسر على أنه الدخل الغير متوقع (مثل المكافأة التشجيعية) وهو إما أن يكون موجباً أو سالباً. فعلى سبيل المثال لو أن مزارع دخله 9,000 ريال، فإن هذا الدخل هو الدخل الدائم الذي يبني عليه قرارته الاستهلاكية. أما لو أنه عند بيعه لمحصوله ارتفعت أسعار المنتجات الزراعية وحصل على 12,000 ريال فإن الـ 3,000 ريال الإضافية هي الدخل الانتقالي (الطارئ) أو الغير متوقع وهو في هذه الحالة موجباً، ولكن إذا انخفضت أسعار المنتجات بدلاً من أن ترتفع فإنه يكون سالباً. 

وطبقاً لفريدمان فإن: 

أي أن الاستهلاك الفعلي للأسٍرة ينقسم إلى عنصرين أيضاً هما الاستهلاك الدائم والاستهلاك الانتقالي، فيفسر على أنه الاستهلاك الغير متوقع (مثل فاتورة الطبيب الغير متوقعة أو هدية لمناسبة معينة وما إلى ذلك).

2- افترض فريدمان أن الاستهلاك الدائم نسبة ثابتة من الدخل الدائم فيقول أن:

 

حيث أنK نسبة تتراوح قيمتها بين الصفر والواحد الصحيح. ويقول أن الاستهلاك يمثل نسبة ثابتة لا تتغير من الدخل. ولكنK نفسها تتوقف على عوامل أخرى تتمثل في سعر الفائدة، مستوى الذوق والعادات، ونسبة الثروة البشرية إلى الثروة المادية: 

3- افترض فريدمان أنه ليس هناك علاقة بين الدخل الدائم والدخل الانتقالي، وهذا صحيح لأن أي تقلبات تحدث في الدخل لا تؤثر على الدخل الدائم إنما هي عملية فجائية سرعان ما تنتهي، كما افترض عدم وجود علاقة بين الاستهلاك الدائم والاستهلاك الانتقالي، وافترض أيضاً عدم وجود علاقة بين الدخل الانتقالي والاستهلاك العابر، بمعنى أن: MPC=Zero. وقد كان هذا الافتراض مجال انتقاد الاقتصاديين حيث قالوا أن هناك علاقة بين الدخل الانتقالي والاستهلاك الانتقالي. فلو أن شخص كان يخطط لشراء سلعة معينة وحدث عارض له أدى إلى وجود دخل انتقالي سالب، فقد لا يشتري السلعة مما يعني حدوث استهلاك انتقالي سالب (أي أن الميل الحدي للاستهلاك ليس صفراً بل موجب). هذا كما أن الميل المتوسط ليس ثابتاً كما يفترض فريدمان، حيث أثبت الاقتصاديون أن الميل المتوسط للاستهلاك لدى الأسر الفقيرة أكبر منه لدى الأسر الغنية.

**رابعا- فرضية (نظرية) دورة الحياة The Life Cycle Hypothesis:**

جاء بهذه النظرية ثلاثة من الاقتصاديين هم: "مودقيلياني"Modigliani و"برومبرج"Brumberg و"أندو"Ando، لذلك أطلق على النظرية اسمMBA نسبة إلى الحرف الأول من كل أسم.

وترى النظرية أن الفرد لابد وأن يحصل على استهلاك مستقر ليس فقط لفترة زمنية محددة إنما طيلة حياته. فو افترضنا أننا نقيس الدخل والاستهلاك على المحور الرأسي وعمر الإنسان الزمني على المحور الأفقي، وإذا قلنا بأن الدخل الذي يكتسبه الإنسان طيلة فترة حياته العملية أي منذ بدأ العمل وحتى سن التقاعد هو عند فمعنى ذلك أن الدخل تمثله المساحة، حيث أنr هو سن التقاعد.

**الدخل والاستهلاك**

**عمر الإنسان**

**الزمني**

**saving**

**dissaving**

**yo**

**co**

**y\**

**c\**

**s**

**r**

**l**

**o**

ولا ينتهي الفرد من الاستهلاك بوصوله إلى سن التقاعد إنما يستمر حتى نهاية عمر الإنسان الزمني وليكن استهلاكه عند  . أي أن الاستهلاك ستمثله المساحة ، حيث  تمثل نهاية حياة الفرد.

ووفق هذه الفرضية فإن الإنسان يدخر في شبابه أكثر من أي فترة أخرى، حيث يتمثل الادخـار في المسـاحة المظللة، والدخل هنا يكون أكبر من الاستهلاك. أما بعد فلا يكون لدى الفرد مصدر لتمويل استهلاكه سوى عن طريق السحب من المدخرات. وتمثل المساحة مقدار الادخار السالب الذي ينفق منه الفرد بعد التقاعد.

إذا وفقا لنظرية دورة الحياة يكون:

حيث أن:

: الاستهلاك  : الدخل

: الحياة العملية  : عمر الإنسان الزمني

وعليه يكون: 

بمعنى أن الاستهلاك يساوي نسبة الحياة العملية إلى العمر الزمني للفرد مضروبة في الدخل. وقد قام هؤلاء الاقتصاديين باختبار النظرية عملياً وتأكدوا من صحة نظريتهم وحسب فرضيتهم يقولون أن:



أي أن الاستهلاك يتوقف على القيمة الحالية لثروة الإنسان، أو ما يمتلكه الإنسان من أصول. ووفقاً لهذه الفرضية فإن الثورة التي تنقسم إلى:

1- الدخل الجاري من مصادر غير الملكية ().

2- الدخل السنوي المتوقع من مصادر غير الملكية().

3- صافي الثروة في نهاية الفترة() أي ، وبناء عليه صاغوا الدالة كالتالي:



إذاً الاستهلاك وفقا لهذه النظرية يتوقف على الدخل الجاري والدخل السنوي المتوقع من مصادر غير الملكية وصافي ثروة الإنسان.

هذا وقد توصلت النظرية إلى أن الميل المتوسط يتخذ قيمة موجبة أقل من الواحد الصحيح، وأن الاستهلاك لا يتوقف على الدخل الجاري فقط بل على جميع أو معظم مصادر الدخل، وبذلك يحصل الفرد على نمط استهلاكي مستقر. ونقول هنا بأننا ندرس النظرية الكنزية ونطبقها، وهي قد صاغت لنا علاقة صريحة واضحة بين الاستهلاك والدخل. هذه العلاقة هي علاقة غير تناسبية تنص على أن زيادة الدخل تؤدي إلى زيادة الاستهلاك ولكن بنسبة أقل من نسبة زيادة الدخل.

جاءت بعد ذلك الدراسات التطبيقية التي اختبرت نظرية كينز-كما كرنا مسبقاً- والتي اعتمدت في ذلك على السلاسل الزمنية التطبيقية والبيانات المقطعية. وكان أهم ما حصلنا عليه من هذه الدراسات هو الحصول على دالة الاستهلاك في المدى القصير ودالة الاستهلاك في المدى الطويل. كما وأوضحت النظريات السابقة أن نظرية كينز صحيحة في مفهومها ونقاطها العامة، وأن الاستهلاك يرتبط فعلاً بالدخل. ولكن الاختلاف بينهم كان في نوع الدخل، فبينما رأت النظرية الكنزية أن العامل المؤثر الوحيد في الاستهلاك هو الدخل الجاري، جاءت نظرية الدخل المطلق مؤكدة بأن الدخل المطلق هو المؤثر الوحيد في الاستهلاك، وأنه لا وجود لعوامل أخرى تؤثر في الاستهلاك أو تؤدي إلى انتقال دالة الاستهلاك في المدى القصير، وبالتالي حصلنا على دالة الاستهلاك في المدى الطويل. أما نظرية الدخل النسبي فترى أن الاعتماد في الاستهلاك يكون على الدخل النسبي وليس المطلق، لكون الأسرة تعتمد في استهلاكها على استهلاك الأسر المجاورة لها. وبينت أيضاً أنه لا يمكن الرجوع على دالة الاستهلاك عند انخفاض الدخل. أما نظرية الدخل الدائم فبينت أن الاستهلاك يمثل نسبة ثابتة من الدخل الدائم مقسمة الدخل عموما إلى دخل دائم ودخل انتقالي. في حين اعتمدت النظرية الرابعة على العلاقة بين ثروة الإنسان والاستهلاك.

كل هذه الدراسات تعتبر دراسات تكميلية وتطبيقية على النظرية الكنزية. والخلاصة أن هناك علاقة صريحة واضحة بين الاستهلاك والدخل بغض النظر عن نوع هذا الدخل. وأي تغير في الدخل يؤدي إلى تغير الاستهلاك والانتقال من نقطة إلى أخرى على دالة الاستهلاك. ولكن الدخل ليس العامل الوحيد المؤثر، حيث أن هناك عوامل أخرى غير دخلية.

**العوامل غير الدخلية المؤثرة في الاستهلاك:**

**1- مستوى الأسعار:**

 يعتبر مستوى الأسعار من العوامل المهمة جداً في التأثير على حجم الاستهلاك، وإذا أخذنا الأمر ببساطة و بصفة مبدئية فإن زيادة الأسعار تؤدي إلى تخفيض الفرد لاستهلاكه. هذا من الناحية المنطقية، و لكن التحليل الاقتصادي يرى غير ذلك أيضاً، فلو ارتفعت الأسعار دون ارتفاع الدخول النقدية للأفراد ينخفض الدخل الحقيقي فينخفض الاستهلاك، أما لو ارتفعت الأسعار بنسبة معينة وارتفعت الدخول بنفس النسبة فإن الدخول الحقيقية لن تتغير و بالتالي يبقى الاستهلاك كما هو و لا يتغير. هذا ونشير هنا إلى ما يعرف بخداع النقود Money Illousion والذي يحدث عندما ينظر الأفراد إلى ارتفاع دخولهم النقدية دون النظر إلى ارتفاع الأسعار فيزيدون من استهلاكهم تحت تأثير وهم النقود رغم أن دخلهم الحقيقي لم يرتفع.

لقد قام كل من "برانسون"Branson و"كليفوريك"Klevorick بدراسة توصلا منها إلى أن خداع النقود يتعلق بدالة الاستهلاك. وقد استخدما بيانات احصائية للفترة (1955-1965) وكانت النتيجة التي توصلا إليها أن مستوى الأسعار يلعب دوراً هاماً في تحديد نصيب الفرد من الاستهلاك الحقيقي والذي يزيد كلما زاد الرقم القياسي لأسعار المستهلك مع بقاء الدخل الحقيقي والثروة ثابتين، أي أن الأسر تأخذ في عين الاعتبار بقيمة الزيادة النقدية فقطز وفي دراسة مشابهة لكل من "جوستر"Juster و"واشتل"Wachtel عن تأثيرات التضخم المتوقع وغير المتوقع على الاستهلاك، اتضح أن التضخم سواء كان متوقع أو غير متوقع له تأثير سلبي على الاستهلاك (حيث يزيد الاستهلاك الحالي لتوقع ارتفاع في الأسعار) وإن كان الأثر السلبي للتضخم الغير متوقع أكبر.

**ا2- توقعات الأسعار:**

 كما نعلم، تعتبر التوقعات من العوامل المهمة في علم الاقتصاد وفي تأثيرها على الاستهلاك. فإذا توقع الأفراد ارتفاع الأسعار في المستقبل فإنهم سيزيدون مناستهلاكهم الحاضر على حساب الاستهلاك المستقبلي، والعكس إذا توقع الأفراد انخفاض الأسعار في المستقبل فإنهم سيؤجلون استهلاكهم الحالي للمستقبل فينخفض الاستهلاك. هذا بالنسبة لتوقعات الأسعار، أما بالنسبة لتوقعات تغير الدخل، فإن توقع الأفراد ارتفاع دخولهم يؤدي إلى زيادة الاستهلاك والعكس بالعكس.

**3- التقليد والمحاكاة:**

 يعتبر عامل التقليد والمحاكاة من العوامل الهامة والتي تؤثر في أنماط الاستهلاك، حيث يتأثر أفراد المجتمع في سلوكهم الاستهلاكي بمن حولهم من أقارب وأصدقاء وجيران، ومحاولة تقليدهم في أنماطهم الاستهلاكية. وقد يلجأ البعض إلى شراء سلع لا يحتاج إليها أو لم يعتاد استخدامها ليس إلا رغبة في محاكاة أصدقاء أو جيران ولو اضطر إلى إنفاق معظم دخله في سبيل ذلك. كما يلاحظ أحياناً أن محاولة أفراد المجتمع محاكاة مستويات المعيشة السائدة في الدول الغربية والمتقدمة تؤثر كثيراً على نمط استهلاكهم، فتزيد من كمية السلع المطلوبة والتي لم يعتادوا شراءها من قبل. ويدخل ضمن هذا العامل كل ما من شأنه التأثير على ذوق المستهلك من دعاية وإعلان وغيرها.

**4- النظرة إلى الادخار:**

 إن نظرة المجتمع للادخار ووعيهم لأهميته تؤثر وبشكل واضح في حجم الاستهلاك وبالتالي الادخار، وهذه النظرة تحكمها عوامل اجتماعية ونفسية واقتصادية . فلو كان المجتمع ينظر إلى الادخار على أنه أمر مهم فإنه سوف يدخر أكثر و يستهلك أقل كما في معظم المجتمعات المتحضرة. أما إذا كان أفراد المجتمع لا يولون اهتماماً يذكر للادخار أو أنهم محبون للاستهلاك بطبعهم فإن هذا المجتمع يزيد فيه الاستهلاك وينخفض فيه الادخار.

**5- العوامل الاجتماعية:**

 هناك عوامل اجتماعية كالعمر والحالة الاجتماعية والمستوى التعليمي والثقافي والبيئة التي يعيش فيها الإنسان، كلها عوامل تؤثر على حجم الاستهلاك. فبالنسبة للعمر، نجد أن الدخل الفردي ودخل الأسرة يأخذان في النمو منذ الشباب وحتى منتصف العمر، ثم يبدأن بالتناقص في سن الشيخوخة ، وتأخذ نسبة الدخل المدخرة نفس النمط حيث يزيد الادخار في سن الشباب ويصل إلى قمته في منتصف العمر ثم تتناقص. وهذا يدل على أن الجزء الأكبر من الاستهلاك يكون في سن الشباب وسن الشيخوخة، والجزء الأقل منه يكون في منتصف العمر.

**6- الأذواق:** تختلف أذواق الأفراد اختلافا متبايناً، فمن الناحية الاقتصادية هناك من يستهلك أكثر وهناك من يستهلك أقل. ويعزى ذلك إلى اختلاف الميول الادخارية والتي ترجع بدورها إلى اختلافات السن والتركيب الأسري والأحوال الاجتماعية وخلافه. هذا إضافة إلى التغيرات المستمرة والتي تحدث في نوعية السلع وجاذبيتها والتغيرات التي تطرأ على طرق الدعاية والإعلان وكلها أمور من شأنها تغيير أذواق المستهلكين من فترة لأخرى. وعلى الرغم من اختلاف الميول والأذواق لدى المستهلكين فإنه من الأهمية أن نشتق دالة استهلاك كلية للاقتصاد. تعتمد هذه الدالة على مجموعة محددة من ميول المستهلك. فإذا تغيرت الميول فجأة نحو الادخار فإن دالة الاستهلاك الكلي سوف تتغير، ولكن لا يعني ذلك أن ميول الأفراد الاقتصادية تتغير سريعاً بمرور الزمن حيث أن أنماط الاستهلاك تتميز غالباص بشيء من الاستقرار النسبي.

**7- نمط توزيع الدخل بين أفراد المجتمع:**

 تستهلك الطبقات الفقيرة الجزء الأكبر من دخلها، وادخارها غالباً ما يكون منخفض نسبياً بسبب انخفاض مستويات دخلها. أما الطبقات الغنية فارتفاع دخولها يسمح لها باستهلاك نسبة أقل من دخلها وادخار نسبة أكبر منه. فالميل الحدي للاستهلاك يرتفع لدى الفقراء عنه لدى الأغنياء. ولذلك فكلما كان توزيع الدخل في صالح الطبقات الفقيرة كلما زادت نسبة ما يوجه للاستهلاك وانخفضت نسبة ما يوجه للادخار من الدخل والعكس بالعكس.

**8- الثروة:**

إن حصول الفرد على ثروة مفاجئة كالأرث مثلاً من شأنه زيادة استهلاكه، محاولاً إشباع سلع كان يتطلع لاستهلاكها من قبل، ثم بعد فترة يعتاد على نمط استهلاكي معين فيثبت الاستهلاك نوعاً ما وقد يبدأ في زيادة مدخراته. وتنقسم الثروة إلى أصول سائلة و رصيد من السلع المعمرة، وعلى ذلك فإن زيادة ما يمتلكه المجتمع من مصادر الثروة المتمثلة في الأصول المالية السائلة أو عوائد الاستثمارات أو الأوراق المالية قصيرة الأجل(تتمتع بالسيولة) من شأنه زيادة شعوره بالأمان فيزيد الاستهلاك. أما عندما تتمثل مصادر الثروة في السلع المعمرة من أثاث وتحف وسيارات وغير ذلك فإن ذلك يعني خروج ملاكها من سوق هذه السلع كمشترين وبالتالي ينخفض الاستهلاك لهذه السلع لفترة من الزمن.

**9- سعر الفائدة:**

 أكدت النظرية الكلاسيكية كما سبق وأوضحنا أن سعر الفائدة هو العامل الأساسي المحرك للادخار، في حين شكك الاقتصاديون بعدهم في ذلك من الناحيتين النظرية والتطبيقية. فزيادة سعر الفائدة قد تشجع على الادخار وتعوق الاستهلاك، ولكنها أيضاً قد تؤثر عكسياً. فقد يجد الفرد نفسه عند مستويات الفائدة المرتفعة محققاً لعائد أكبر من مدخراته فيتمكن من ادخار جزء أقل ومستمتعاً باستهلاك جزء أكبر من الدخل. لذا تشير بعض الدراسات التطبيقية إلى أن العلاقة بين الاستهلاك وسعر الفائدة هي علاقة غير واضحة، بينما يجد البعض الآخر أنها علاقة قوية نسبياً.

**10- الضرائب:**

 تؤثر السياسة الضريبية للدولة على الاستهلاك ومن ثم على الادخار ، حيث تعتبر الضرائب استخدام غير إنفاقي للدخل فيشار إليها بالادخار الحكومي(أو الادخار العام)، حيث أن زيادة الضرائب تعمل على تخفيض الاستهلاك وزيادة الادخار والعكس يحدث عندما تنخفض الضرائب

1. <https://lusailnews.net/knowledgegate/opinion> [↑](#footnote-ref-2)